أثر الكَم في حجية مصطلح الحديث مقدم لإتمام متطلبات أطروحة الدكتوراه في الحديث النبوي وعلومه

إعداد طالب الدكتوراه
عدنان علي الخضر

إشراف الدكتور
بديع السيد اللحام

قسم علوم القرآن والحديث
كلية الشريعة
جامعة دمشق

الملخص

يسلط البحث الضوء على مفهوم الكم والحجية ومصطلح الحديث، كما يوضح أثر الكم وحجيته في العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، فضلاً عن بيان أثر الكم في ضبط مفاهيم مصطلح الحديث، كالعزيز والمشهور والمتواتر ونحوها، وكذلك بيان أثر الكم في ضبط قواعد مصطلح الحديث.

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على النبي الهادي طه الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أمَّا بعد:

فقد بذل المحدثون جهوداً مضنية في مقاومة الخطأ والدَّسِّ والافتراء على حديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وكان من ثمار هذه الجهود نشوء مصطلح الحديث وعلومِه التي وَضَعتِ القواعد والأصول لتصحيح الأخبار ونقدها نقداً علمياً، حتى عُدّت هذه القواعدُ من أصح قواعد البحث العلمي المتعلق بتوثيق الأخبار والنصوص، وهي ميزة لا توجد في تراث أي أمة من أمم الأرض كلها، بل حتى ولا في كتبهم المقدسة.

إن منهج النقد عند المحدثين يعدُّ، بحق، إحدى أهم مفاخر الأمة الإسلامية من حيث دقة المنهج وسلامة نتائجه من ناحية، ومن حيث أثره في الدين والحياة من ناحية ثانية، غير أن جماعة من الباحثين كثر حديثها في المدة الأخيرة عن منهج المحدثين، تشكك في قواعده مرة، وتنسفه من أساسه مرة أخرى، متذرعة أن الضوابط التي تنظمه والقواعد التي تحفظه، لا يستقيم لها أمر ولا يستقر لها قرار، باعتبار أنها تدخل في باب الاجتهاد الذي يختلف باختلاف الأشخاص والأفهام، ومن ثمة فليس لعلم مصطلح الحديث من قوة الصدق ما تحمله تلك المناهج العلمية القائمة على التجريب والتطبيق.

ويمكن للمتأمل في هذه الجماعة أن يقسمها إلى قسمين: متعصب وجاهل، أمَّا المتعصب فلا سبيل لإقناعه بالحجة والبرهان؛ لأن العصبية تعمي صاحبها حتى عن ضوء الشمس في رائعة النهار، وأمَّا الجاهل فيمكن إزالة آفة الجهل عنده بالحجة والمنطق والبرهان.

ومن أهم الطرائق التي تقضي على آفة الجهل عند هذه الفئة هو بنيان مصطلح الحديث نفسه إذ إننا نرى أنه على الرغم من كونه علماً إنسانياً اجتماعياً إلا أنه استخدم جملة من قواعد العلوم الطبيعية والتطبيقية، كالاستقراء والكم، ومن المعلوم أن الكم محددٌ وقاطعٌ في دلالته على الأحكام بشكل عام، كما أنه يعطي العلم الذي يستخدمه مرتبة عالية من الصدق والحجية، وهذا الأمر يزيد من دوافع الباحثين لدراسة القضايا الكمية في مصطلح الحديث وبيان دورها في إعطاء مصطلح الحديث قوةً في الحجية والصدق والثبات.

وتقوم فكرة البحث على تقديم لمحة عن القضايا الكمية في مصطلح الحديث، وبيان جهود علماء المسلمين في استعمال الكم كمحدِّدٍ لكثير من المفاهيم في علم الحديث، وكضابطٍ للقواعد التي تشكل البنيان الأساسي لهذا العلم، كقاعدة رفع الجهالة، وقاعدة ضبط الراوي، وقاعدة تقوية الأحاديث، وقاعدة الترجيح ونحوها.

والمقصود بالكم في هذا البحث باختصار هو كل عدد أو تعدد استخدمه المحدثون في مصطلح الحديث

لبيان مفهومٍ، أو ضبط قاعدة من قواعد علوم الحديث.

يقول الإمام الزركشي: «إن ضبط الأمور المنتشرة المتعددة في القوانين المتحدة هو أوعى لحفظها وأدعى لضبطها وهي إحدى حكم العدد التي وضع لأجلها»[1].

والكم عند أهل الاصطلاح لا يشمل العدد وحده فقط، بل يشمل التعدد أيضاً.

والفرق بين العدد والتعدد في مصطلح الحديث هو كالفرق بين موضوع (العدد في العبادات) وموضوع (التعدد في العبادات)، فبينما يشير الأول إلى الرقم العددي الذي حدده الشارع كأعداد الصلوات ونصب الزكاة ومقاديرها والدية ونحوها[2]، يشير الثاني الذي هو (التعدد في العبادات) إلى وجود أكثر من واحد دون أن يكون محدداً بعدد، وهذا كتعدد الحدث الموجب للوضوء، والغسل، وتعدد الجماعة في المسجد الواحد، وتعدد السهو في الصلاة، وتعدد الجمعة في البلد الواحد، وتعدد الأئمة والمؤذنين للمسجد الواحد، وتعدد المُلَّاك في نصاب الزكاة، وهكذا... وكِلا العدد والتعدد يدخل في مفهوم الكم

وينطبق الأمر نفسه على علم مصطلح الحديث، فمن أمثلة العدد: عدد الرواة في العزيز والمشهور والمتواتر، وعدد الرواة الساقطين في المنقطع والمعضل، ونحوها.

ومن أمثلة التعدد في مصطلح الحديث: التعدد الواقع في المضطرب والشاذ والمحفوظ والمنكر والمعروف والمصحَّف ونحوها...

ويمكن تلخيص مشكلة البحث بأن علم الحديث من العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومن المعلوم أن العلوم الإنسانية والاجتماعية تبقى درجة الصدق في بحوثها المنهجية محدودةً إذا ما قورنت بالعلوم الطبيعية والتطبيقية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، نجد أن علوم الحديث استخدمت بعض المقاييس التي تستخدم في العلوم التجريبية، ومنها الكم، وهذا يثير عدة تساؤلات، من أهمها: هل درجة الصدق في علم الحديث محدودة كبقية العلوم الإنسانية والاجتماعية؟ وهل من الخطأ استخدام المقاييس الكمية في فروع الظواهر الإنسانية جميعها؟ وإذا أمكن استخدام الكم في علم الحديث فهل يمكن تمييزه عن بقية العلوم الإنسانية، ومن ثَمَّ تعميم منهجيته على بقية العلوم الإنسانية؟ هذه التساؤلات وغيرها تحتاج إلى إجابات شافية وردود مقنعة وافية.

تكمن أهمية البحث بكونه يُظهِرُ جهود المسلمين في استعمال المقاييس الكمية وسبْقهم لاستعمالها في العلوم الإنسانية والاجتماعية، في الوقت الذي ما زالت فيه المناهج العلمية الحديثة تقتصر في استعمالها لهذه المقاييس على العلوم الطبيعية والتطبيقية. وتكمن أهمية البحث أيضاً في دراسته لأثر

(1) المنثور في القواعد الفقهية، للزركشي:65/1

(2) يقول الإمام الزركشي في المنثور في القواعد: (133/3): «كل عدد نص عليه الشرع فهو تحديد بلا خلاف، كالحدود وأحجار الاستنجاء ونصب الزكاة ومقاديرها والدية».

استخدام الكم (المستخدم في العلوم الطبيعية) في العلوم الإنسانية، واختباره لمدى القدرة على تعميم هذا الاستخدام على بقية العلوم الإنسانية غير الشرعية.

ويمكن تحديد أهداف البحث بالأمور الآتية:

أولاً: تأكيد أثر الكم (المستخدم في العلوم الطبيعية) في ضبط مفاهيم مصطلح الحديث وقواعده.

ثالثاً: تقديم صورة عن سبق العلماء المسلمين في استخدام المنهجية العلمية في البحث.

رابعاً: تقديم سبل جديدة للدفاع عن السنة النبوية من خلال إظهار الصدق والثبات في منهج المحدثين.

ويعتمد البحث في هذه الدراسة على المنهجين الآتيين:

أولاً: المنهج الاستقرائي: لاستقراء القضايا الكمية في مصطلح الحديث، وتصنيفها ضمن مجموعات محددة تناسب الخطة المذكورة.

ثانياً: المنهج التحليلي: لتحليل هذه القضايا الكمية، وبيان أثرها في ضبط مفاهيم مصطلح الحديث وقواعده التي تمنح علم مصطلح الحديث الدقة والتحديد، كما هو الحال في العلوم الطبيعية والتجريبية.

وقد قسمت البحث إلى مقدمة، ومبحث تمهيدي، ومبحثين، وخاتمة.

- **المقدمة: وضمنتها أسباب اختيار البحث، ومشكلته، وأهميته، وأهدافه، ومنهج البحث، وخطته.**
- **المبحث التمهيدي: مفاهيم تأسيسية.**
- **المبحث الأول: أثر الكم في ضبط مفاهيم مصطلح الحديث.**
- **المبحث الثاني: أثر الكم في ضبط قواعد مصطلح الحديث**
- **الخاتمة: وفيها أهم النتائج.**

المبحث التمهيدي: مفاهيم تأسيسية:

المطلب الأول: بيان مفهوم مصطلحات عنوان البحث:

لا بدَّ للباحث من بيان مفهوم المصطلحات التي يتكون منها عنوان البحث، حتى يكون موضوع البحث واضحاً لا لبس فيه، وحتى تكون هذه المفاهيم قاعدة يبنى عليها البحث، وتتحدد من خلالها ملامحه.

وهذه المصطلحات هي: الكم، والحجية، ومصطلح الحديث:

1. **الكم: وقد حدده الإمام الغزالي بأنه «عبارة عن المعنى الذي يقبل التجزؤ والمساواة والتفاوت لذاته»[1]. وهو قسمان الكم المتصل، والكم المنفصل. أمَّا المتصل فهو: «كل مقدار يوجد**

(1) معيار العلم في فن المنطق، للغزالي، ص: 318

لأجزائه حدٌ مشترك يتلاقى عنده طرفاه، كالنقطة للخط، والخط للسطح»[1]، وأمَّا المنفصل فهو: «الذي لا يوجد لأجزائه لا بالقوة ولا بالفعل شيء مشترك يتلاقى عنده طرفاه، كالعدد والقول، فإن العشرة مثلاً لا اتصال لبعض أجزائها بالبعض، فلو جَعلتَ خمسةً من جانب، وخمسةً من جانب لم يكن بينهما حدٌ مشترك يجري مجرى النقطة من الخط»[2]. ومما لا شك فيه أن المقصود في هذا البحث إنما هو الكم المنفصل.

2. مصطلح الحديث: وهو علم بقوانين يُعرف بها أحوالُ السَّند والمتن[3].
3. الحجية: وهي مصدر صناعي صِيغ من الحُجة، وهي الدليل والبرهان، والحجُّ لغة القصد، وسُمي الدليل والبرهان حجةً؛ لأنه يُحج أي يُقصد[4]. وعلى هذا، فالحجية هي وجود الحجة أي الدليل والبرهان، وبكلمات أخرى حجية مصطلح الحديث: أي بوصفه برهاناً صحيحاً ودليلاً مقبولاً في ميزان العقل الإنساني والتكليف الشرعي.

المطلب الثاني: أثر الكم في المناهج العلمية وحجيته:

أولاً: أثر الكم في المناهج العلمية.

كان للكم نتائج باهرة في المناهج العلمية جميعها:

- في مناهج العلوم الطبيعية: اعتمدت العلوم الطبيعية على لغة الكم اعتماداً أساسياً، لأنَّها لغة تقوم على أساس القياس المنظم الدقيق، وتؤدي إلى فهم دقيق للظاهرات؛ لأن الأحكام الكيفية تعطي فهماً مغلوطاً بها لها، فمثلاً نقول: الجو حار، ولكن نحدد بدقة صفة الحرارة هذه عندما نقول: درجة الحرارة (40 ْم) والجو بارد ونحدد درجة الحرارة عندما نقول: درجة الحرارة (10 ْم) والفرق بين الحار والبارد كمَّاً هو (30 ْم) وبهذا يجرد الباحث الأشياء من صفتها ومادتها عندما يستخدم الأرقام والقياس الكمي[5].
- في مناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية: يتجه كثير من الباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية إلى استخدام البيانات الكمية على أساس أنها توفر المزيد من الثقة في نتائج الدراسة، أو تتيح الفرصة للمقارنة، وكذلك الاهتمام بالحالات السلبية، وتلقي الضوء على

(1) المصدر نفسه، ص: 318
(2) المصدر نفسه، ص: 319
(3) معجم المصطلحات الحديثية، د. نور الدين عتر، ص:66
(4) ينظر مادة (حجج) في تاج العروس:464/5
(5) البحث العلمي، أساسياته النظرية وممارسته العملية، د. رجاء وحيد دويدري، ص:72

التباين بين العناصر المكونة للسياق الاجتماعي والقافي، كما تُمكِّن الباحث من استخدام الأساليب الإحصائية الحديثة[1].

وبعبارات أخرى، «البيانات الكمية يمكن أن تساعد على اختبار الفروض وتعديلها وصياغة فروض أخرى بديلة، وفي الكشف عن الفروق بين القواعد المثالية كما ترد في أقوال الإخباريين وبين السلوك الفعلي الذي توضحه الإحصاءات، وهذا يعني أن البيانات الكمية تلقي الضوء على الجوانب السلبية التي تتطلب التفسير إلى جانب النواحي النمطية المعتادة، وهي تفيد أيضاً في دراسة عملية التغيير الاجتماعي والثقافي، وفي التمييز بين العوامل المتشابكة الكامنة وراء الظاهرة موضع البحث ومعرفة أيها أكثر أهمية من غيره»[2].

ثانياً: حجية الكم في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

يقول الدكتور جميل صليبا: «الرياضيات لا تطبق في العلم إلا إذا بنيت حقائقه على تحليل كاف يكشف عن جميع شرائطها، فإذا لم تتوافر هذه الشروط وجب الانتظار حتى يصبح التحليل كافياً. ولعل الساعة لم تأزف بعد لوضع القوانين النفسية والاجتماعية في معادلات رياضية وتوابع جبرية، لذلك كان تطبيق الرياضيات في هذه العلوم، قبل تحليل ظواهرها تحليلاً كافياً، إسرافاً في العلم ومجاوزة للقصد»[3].

ومع ذلك نجد أن العلوم الإنسانية والاجتماعية استعانت بالكموم في تحليل ظواهرها وتفسير بياناتها، على الرغم من أن النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الكموم لا ترقى في الحجية إلى مستوى النتائج في العلوم الطبيعية، وإذا كان هذا هو واقع الحال عند الإحصائيين من علماء النفس والاجتماع فإن الأمر مختلف عند المحدثين في مفهوم استخدامهم الكم، إذ لم يكن استخدامهم الكم إلا سبيلاً للوصول إلى نتائج ثابتة، وقوانين صادقة، ويمكن التمييز بين استخدام المحدثين واستخدام الإحصائيين للكموم بعدة أمور:

1) **عند الإحصائيين يمكن لأي باحث أن يقوم بعملية الإحصاء والعد، وأمَّا عند المحدثين فلا يتولى عملية العد والإحصاء إلا كبار النقاد من المحدثين، لارتباط موضوع الإحصاء بالحديث بوصفه ديناً، وارتباطه بالحلال والحرام.**
2) **يعتمد الإحصائيون في نتائج بحوثهم على عينات من المجتمع الذي يقومون بدراسته، أمَّا**

(1) ينظر: مناهج البحث في علم الإنسان (الأنثروبولوجيا)، فتحية محمد إبراهيم، ومصطفى حمدي الشنواني، ص: 234، وأساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية، أحمد سليمان عودة، وفتحي حسن ملكاوي، ص:101

(2) مناهج البحث في علم الإنسان (الأنثروبولوجيا)، فتحية محمد إبراهيم، ومصطفى حمدي الشنواني، ص: 145، 146

(3) المنطق، د. جميل صليبا، ص:403 منشورات عويدات، بيروت لبنان ط ثانية 1967م

المحدثون فيعتمدون منهج الاستقراء الشامل الذي لا يستثني فرداً من أفراد المجتمع المدروس.

3) إن اعتماد الإحصائيين على العينة ربما كان على أساس التقدير، وهذا يجعل بحوثهم أقرب إلى الظن منها إلى اليقين، بخلاف المحدثين الذين يبنون نتائجهم على دراسات شاملة تجعلها أقرب إلى اليقين.

المبحث الأول: أثر الكم في ضبط مفاهيم مصطلح الحديث:

المطلب الأول: أثر العدد في ضبط المفاهيم المتعلقة بحال بالراوي، وموقعه من السند.

من خلال النظر في مصطلحات الحديث التي تتعلق بحال الراوي وموقعه من السند نرى أن الكم العددي كان داخلاً في صلب مفاهيم هذه المصطلحات. ومن المصطلحات المتعلقة بحال الراوي: مصطلح مجهول العين، وحدده المحدثون بأنه كل من لم يرو عنه إلا راو واحد، ولم يشتهر في طلب العلم[1]. وكذلك مصطلح مجهول الحال (المستور) وحدده المحدثون بأنه كل من روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق[2]. فكلا هذين المصطلحين لا يمكن إدراك مفهوميهما من دون العدد.

ومثلها المصطلحات المتعلقة ببيان موقع الراوي في سند الحديث إِذْ نجد أن الكم ركن أساسي في مفهومها، ومن ذلك مصطلح العلو المطلق: وعرفه المحدثون بأنه القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدد قليل بالنسبة إلى سند آخر يَرِدُ به ذلك الحديثُ بعينه بعدد كثير[3]. وعكسه النزول المطلق. وكذلك مصطلح العلو النسبي (وعكسه النزول النسبي): وهو على قسمين: إمَّا علو بالنسبة إلى أحد الأئمة الأعلام، أو علو بالنسبة إلى كتاب من كتب الحديث المشهورة. أمَّا الأول فعرفه المحدثون بأنه القرب من إمام من أئمة الحديث كالأعمش، ومالك وشعبة، وإن كَثُر بعده العددُ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأمَّا الثاني: فهو العلو بالنسبة إلى كتاب من كتب الحديث المشهورة كالموطأ والصحاح والسنن ونحوها بحيث يكون رجال إسناد أحد الرواة في الحديث أقل عدداً مما لو رواه من طريق البخاري مثلاً.

وقد قسم المتأخرون من المحدثين هذا القسم إلى أنواع هي: الموافقة والبدل، والمساواة، والمصافحة، وكلها دخل الكمُّ العدديُّ في بيان مفهومها حتى أصبحت هذه المصطلحات قاطعة متفقاً عليها، لا مجال للتأويل والاجتهاد فيها، فالموافقة: هي الوصول إلى شيخ أحدِ المصنفين من غير

(1) المنهل الروي، لابن جماعة، ص:66، شرح نخبة الفكر، للقاري، ص 515

(2) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، للسخاوي، ص: 127

(3) المصدر نفسه، ص:72

طريقه بعددٍ أقل من العدد الذي يقع له لو رواه من طريق ذلك المصنف، فهاهنا حصلت الموافقة للمصنف فيِ الرواية عن شيخه من غير طريقه.

والبدل: هو الوصول إلى شيخِ شيخ أحد المصنفين من غير طريقه بعدد أقل من العدد الذي يقع له لو رواه من طريق ذلك المصنف.

والمساواة: هي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين، بأن يكون العدد الذي بين ذلك الراوي وبين النبي عليه أفضل الصلاة والسلام مثل العدد بين ذلك المصنف وبين النبي عليه أفضل الصلاة والسلام.

والمصافحة: هي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد تلاميذ المصنفين[1].

المطلب الثاني: أثر الكم في ضبط المفاهيم المتعلقة بتعدد الرواة مع اتفاقهم

كما نرى أن المحدثين أدخلوا الكم في بيان مفهوم المصطلحات المتعلقة بتعدد الرواة مع اتفاقهم، لتكون متمايزة تمايزاً واضحاً، لا مجال للالتباس والتداخل فيما بينها. ويمكن ملاحظة ذلك في بيانهم لمفهوم المصطلحات الآتية وهي: العزيز، والمشهور، والمتواتر، والتابع، والشاهد، والاعتبار، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: العزيز: وذكر له المحدثون تحديدين، كان للكم أثر كبير فيهما، أولهما: هو الحديث الذي رواه راويان أو ثلاثةٌ عن أحد أئمة الحديث الذين يُجمَعُ حديثُهُم كالزهري وقتادة وأشباهِهما. وهذا المفهوم استعمله الحافظ الأصبهاني ابن منده (ت395هـ)[2]، وابن الصلاح (ت643هـ)[3]، وغيرهما، وعلى هذا المفهوم، فلا يشترط التعدد الكميُّ في طبقة الصحابة، بل ولا في طبقة التابعين، لأن مدارات الأسانيد كانت تدور عليهم، ومن ثَمَّ فلا بُدَّ أن تبدأ العزة بمفهومها الكميِّ على هذا، في طبقة أتباع التابعين، وقريب من هذا المفهوم ما قاله الحافظ السخاوي: «وعلى هذا مشى بعض المتأخرين ممن أخذتُ عنه، فعرَّفَ العزيز اصطلاحاً بأنه الذي يكون في طبقة من طباقه راويان فقط»[4]. والتحديد الثاني للعزيز: ذكر المحدثون بأنه الحديثُ الذي لا يقِلُّ نقلَتُه فيِ كُلِّ حلَقَةٍ من حلَقَاتِ سنده عن راويين. أي لا بد أن يكون التعدد الكميُّ الذي هو راويين اثنين في كل حلقةٍ من حلقات السند. وهذا المفهوم

(1) اليواقيت والدرر، للمناوي:244/2

(2) ينظر: معرفة أنواع علم الحديث، لابن الصلاح، ص:270

(3) ينظر:المصدر نفسه، ص:270

(4) فتح المغيث، للسخاوي:33/3

استعمله الحافظ ابن حجر (ت852هـ)[1]، ومن جاء بعده كالحافظ السخاوي (ت902هـ)[2]، والسيوطي (ت911هـ)[3]، وغيرهم.

ثانياً: الحديث المشهور، ويأتي بعد العزيز في النسبة الكمِّية لتعدُّدِ الرواة، وقد ذكر له المحدثون مفهومين:

أولهما: المشهور عند الحافظين ابن منده وابن الصلاح: وهو أن يرويَ الجماعةُ من الرواةِ حديثاً عن إمامٍ مشهورٍ من أئمةِ الحديثِ الذين تُجمع أحاديثُهم، وتُحفظ رواياتُهم[4]. وهذا التعريف يحتاج إلى بيان أمرين:

أولهما: التعدد الكميُّ المقصود بالجماعة في تعريف ابن منده وابن الصلاح هو الثلاثة فما فوقها، وهذا ما أكَّدَه الحافظ السخاوي بقوله: «وبمقتضى ما عرَّفا به العزيزَ، أيضاً يجتمعانِ فيما إذا رواه ثلاثةٌ، ويختصُّ العزيزُ بالاثنين، والمشهورُ بأكثرَ من الثلاثة»[5].

ثانياً: لا يشترط التعدد الكمي في طبقة الصحابة، بل ولا في طبقة التابعين، لأن مدارات الأسانيد كانت تدور عليهم، وهم الأئمة الذين تجمع أحاديثهم، ومن ثَمَّ فلا بُدَّ أن تبدأ الشهرة بمفهومها الكمي على هذا، في طبقة أتباع التابعين.

ثانيهما: المشهور عند الحافظ ابن حجر ومن تبعه: وحدده الحافظ ابن حجر بقوله (بعد تعريف المتواتر): «والثاني ــ وهو أول أقسام الآحاد ــ ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين وهو المشهور عند المحدثين»[6]. وهذا التعريف أيضاً تَحدَّدَ بمفهوم كميٍّ وهو ثلاثة طرق فما فوقها، وقد سار المحدثون الذين جاءوا بعد الحافظ ابن حجر على خطى هذا المفهوم، ومن أهمهم: الحافظ السخاوي (ت902هـ)[7]، وملا علي القاري (ت1014هـ)[8]، والحافظ المُناوي (ت1031هـ)[9]. ومن خلال هذا المفهوم نجد أن ابن حجر ضيق مفهوم المشهور عما كان عليه عند من سبقه، إذْ جعل من شرطه أن لا يقل نقلته عن ثلاثة رواة في كل حلقة من حلقات السند (كما يفهم من عبارته) ، وهذا يعني

(1) ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر، ص:47

(2) ينظر: فتح المغيث، للسخاوي:33/3

(3) ينظر: تدريب الراوي، للسيوطي:181/2

(4) معرفة أنواع علم الحديث، لابن الصلاح، ص:270

(5) فتح المغيث، للسخاوي:34/3

(6) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر، ص:46

(7) ينظر: الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، للسخاوي، ص:142

(8) ينظر: شرحُ شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، لملا علي القاري، ص:191

(9) ينظر: اليواقيت والدرر، للمناوي:270/1

ضرورة توافر العدد الكمي في طبقة التابعين وأتباع التابعين إن استثنينا طبقة الصحابة، ومن ثَمَّ فإن كثيراً من الأحاديث المشهورة في نظر علماء الحديث قبل الحافظ ابن حجر هي من باب الآحاد في نظر ابن حجر ومن جاء بعده.

ثالثاً: المتواتر: ويأتي بعد المشهور في النسبة الكمِّيَّة، وهو كما عرَّفه الحافظُ ابن حجر: أن يرويه «عددٌ كثيرٌ، أحالت العادة تواطؤهم أو توافقهم على الكذب، رووا ذلك عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء، وكان مستند انتهائهم الحس»[1]. فالكم في الحديث المتواتر غير محدد، لكنه كثير بحيث تحيل العادة تواطؤ أفراده على الكذب. فالحديث العزيز والمشهور والمتواتر كلها دخل الكم في تحديد مفاهيمها وضبطها.

رابعاً: الاعتبار والمتابعة والشاهد: وقد ذكر المحدثون مصطلحاً خاصاً لعملية البحث عن تعدد الروايات وسموها الاعتبار، وقال المحدثون في تعريفه: بأنه تتبع الطرق المتعددة للحديث ليُعرَف هل له متابِعٌ أو شاهد[2]. ومن خلال نتيجة الاعتبار ينتج عند المحدثين مصطلحان هما المتابعة والشاهد، وكلاهما دخل الكم التعددي في مفهوميهما على النحو الآتي:

أولاً: عرف المحدثون المتابعة بأنها: مُشاركةُ الراوي غيرَه في روايته لحديثٍ مُعيَّن ــ باللفظ والمعنى أو بالمعنى فقط ــ عن شيخه أو عمن فوقَه دونَ الصحابيِّ. فإن شاركَه في الروايةِ عن شيخِه فهي متابعَةٌ تامةٌ، وإن شارك شيخَه فمن فوقَه فهي متابعَةٌ قاصرةٌ[3].

ثانياً: الشاهد: وهو عند المحدثين، حديثٌ مَرويٌّ عن صحابيٍّ مُوافقٌ لما رواه صحابيٌّ آخرَ عن النبيِّ (ص) في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط[4].

المطلب الثالث: أثر الكم في ضبط المفاهيم المتعلقة بتعدد الرواة مع اختلافهم.

قد يتعدد رواة الحديث الواحد مع اختلافهم، وهذا التعدد إما أن يكون بالزيادة والنقصان فهو زيادة الثقة، وإمَّا أن يكون بالتباين بينهم، فإن خولف بأرجح فالراجح المحفوظ، ومقابله الشاذ، وإن خولف مع الضعف، فالراجح المعروف، والمرجوح الضعيف هو المنكر، وإن كانت المخالفة بدمج ، فمدرج أو مزيد

(1) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر، ص:43

(2) توضيح الأفكار، للصنعاني:13/2

(3) ينظر: نزهة النظر، لابن حجر، ص:73، 74، والنكت على مقدمة ابن الصلاح، لابن حجر:682/2، إذْ صرح بأن «المتابعة لمن دون الصحابي»، والسبب واضح، وهو أن الصحابي عندما يتابع غيره من الصحابة في رواية متن حديث عن النبي (ص) تُسمى متابعتُه شاهداً، ولا يُطلَقُ عليها (متابعة).

(4) ينظر: نزهة النظر، لابن حجر، ص:75

في متصل الأسانيد، وإن كانت بتقديم وتأخير فالمقلوب، وإن وقع الاختلاف من غير مرجح فالحديث مضطرب، وأمَّا إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق فالمصحَّف والمحرَّف[1].

وهذه المصطلحات السابقة دخلها الكمُّ التعدديُّ، ومن دونه لا يمكن تصوُّر هذه المصطلحات في علوم الحديث، ويظهر ذلك من خلال بيان مفهوم كل منها:

أولاً: زيادة الثقة: وهي أن يروي جماعة حديثاً واحداً بإسناد واحد ومتن واحد، فيزيد بعض الرواة الثقات فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة[2].

ثانياً: الشاذ: وهو ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو أولى منه لكثرة عدد أو زيادة حفظ أو ضبط مع عدم إمكان الجمع[3].والمحفوظ: مقابل الشاذ، وهو ما رواه الأرجح بكثرة عدد أو زيادة حفظ أو ضبط مخالفاً لمن هو دونه[4].

ثالثاً: المنكر: وهو ما رواه الضعيف مخالفاً الأرجح[5]. ويقابله المعروف: وهو ما رواه الراجح مخالفاً الضعيف[6].

فالتعدد في هذه المصطلحات هو وجود راوٍ يروي الحديث على طريقة معينة، ووجود راوٍ آخر أو أكثر يروونه بطريقة أخرى، ولولا هذا التعدد لما أمكن تصور هذه المصطلحات، والله أعلم.

رابعاً: المدرج: وهو ما ذكر في ضمن الحديث متصلاً به من غير فصل وليس منه[7]. والتعدد في المدرج هو تعدد الروايات التي تختلف زيادة ونقصاً.

خامساً: المزيد في متصل الأسانيد: وهو زيادة العدد في السند[8]، أو هو أن يزيد الراوي في إسناد حديث رجلاً أو أكثر وهماً منه وغلطاً[9].

سادساً: المقلوب: وهو الحديث الذي أبدل فيه راويه شيئاً بآخر في السند أو المتن سهواً أو عمداً[10].

---

(1) ينظر: منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، ص:343

(2) ينظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي:635/2

(3) التقريرات السنية، لحسن محمد المشاط، ص:76

(4) المرجع نفسه، ص:78

(5) المرجع نفسه، ص:114

(6) التقريرات السنية، لحسن محمد المشاط، ص:114

(7) منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر، ص:439

(8) رسوم التحديث في علوم الحديث، لبرهان الدين الجعبري، ص:91

(9) شرح نخبة الفكر، للقاري، ص:478

(10) منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر، ص:435

والتعدد في المقلوب إنما هو تعدد الروايات التي نقل فيها الحديث على وجه الصحة أو الخطأ.

سابعاً: المضطرب: وهو الحديث الذي يُروى من قبل راو واحد أو أكثر على أوجه مختلفة متساوية، لا مرجح بينها، ولا يمكن الجمع[1]. والتعدد في المضطرب أيضاً هو تعدد في الروايات المختلفة التي لا يمكن الجمع بينها.

ثامناً: المصحَّف: وهو تحويل الكلمة في الحديث من الهيئة المتعارفة إلى غيرها[2]. والتعدد في المصحف أيضاً هو تعدد في الروايات الصحيحة والمصحفة.

فهذه المصطلحات كلّها دخل الكم في تحديد مفاهيمها، فزيادة الثقة لا يمكن تصورها من دون وجود تعدد كمّيٍّ في الرواية الواحدة زيادة ونقاصاً، والشاذ: فيه مخالفة الثقة لمن هو أوثق بسبب العدد الكميِّ أو بسبب الحفظ والضبط، والمحفوظ: عكس الشاذ، والمنكر فيه مخالفة الضعيف لمن هو أرجح منه فلا بد من وجود الكم التعددي حتى تظهر النَّكارة، والمعروف عكس المنكر، والمدرج كذلك يشترط فيه تعدد المرويات ودمج إحداها بالأخرى، والمزيد في متصل الأسانيد هو الزيادة الخطأ في الكم المنفصل، والمقلوب والمضطرب والمصحف كلها لا بد فيها من وجود الكمّ التعدديّ حتى يتحقق مفهومها في علوم الحديث.

المطلب الرابع: أثر الكم في ضبط المفاهيم المتعلقة بانقطاع السند.

يدخل الكم أيضاً في ضبط مجموعة من مفاهيم مصطلح الحديث المتعلقة بانقطاع السند، مما يضفي عليها صبغة الثبات والمعيارية حتى لا تختلف فيها الأنظار، ولا تتعدد فيها الآراء، ومن أهم المصطلحات المتعلقة بالانقطاع عند أهل الحديث: المعلق، والمنقطع، والمعضل، والمرسل، وقد دخل الكم في تحديد مفاهيمها على النحو الآتي:

المعلق: هو الحديث الذي حُذف من أول إسناده راوٍ فأكثر[3].

والمنقطع: هو ما سقَط في أثناء سَنَدِه راوٍ واحدٌ، في مَوضِعٍ واحد، أو في مواضعَ مُتفرِّقة[4].

والمعضل: هو ما سقط من سنده راويان فأكثر على التوالي في موضع واحد، سواء في أوله، أو في أثنائه، أو في آخره[5].

---

(1) المقنع في علوم الحديث، لابن الملقن:221/1، التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، للسخاوي، ص:55

(2) فتح المغيث، للسخاوي:72/3

(3) ينظر:المقنع في علوم الحديث، لسراج الدين عمر بن علي الأنصاري،ص:72، ونزهة النظر، لابن حجر ص:81، والتوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، للسخاوي، ص:44ـــ45

(4) نزهة النظر، لابن حجر، ص:84

(5) ينظر: معرفة أنواع علم الحديث، لابن الصلاح، ص:59، والنكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر:560/2، وفتح

والمرسل: هو ما أضافه التابعي ــ صغيراً كان أو كبيراً ــ إلى النبي من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ، أوصفةٍ خلْقِيةٍ أو خُلُقِيةٍ[1]. حُدِّدَ بحذف عدد واحد أو أكثر من بداية الكم المنفصل الذي هو سلسلة رواة السند. ومفهوم المنقطع حُدِّدَ أيضاً بحذف عدد واحد فقط خلال الكم المنفصل الذي هو سلسلة الرواة في موضع واحد أو في مواضع متفرقة، بحيث لا يزيد الساقط في كل مرة على واحد. ومفهوم المعضل حدده المحدثون بسقوط عدد من الرواة في موضع واحد على أن يكون الساقطون اثنين فأكثر. وأمَّا المرسل فحدَّد المحدثون مفهومَه بسقوط عددٍ من نهاية الكمِّ المنفصل واحد أو أكثر. وعلى هذا فالكم داخل في التركيبة الأساسية لهذه المفاهيم، بحيث تكون مضبوطة محددةً بين أهل الصنعة الحديثية.

المبحث الثاني: أثر الكم في ضبط قواعد مصطلح الحديث:

المطلب الأول: أثر الكم في ضبط قاعدة رفع الجهالة: (مجهول العين)

ومن خلال النظر في قاعدة رفع الجهالة عن شخص الراوي أو عينه نجد أن المحدثين جعلوا الكمَّ العدديَّ شرطاً أساسياً في رفع الجهالة إذْ قالوا في مجهول العين: أقل ما يُرفع به الجهالة عن العين أن يروي عنه اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم[2]. يقول الدارقطني: «وارتفاع اسمِ الجهالةِ عنه (أي عن مجهول العين) أن يروي عنه رجلان فصاعداً، فإذا كان هذه صفتُه ارتفعَ اسمُ الجهالةِ عنه وصارَ معروفاً»[3].

المطلب الثاني: أثر الكم في ضبط قاعدة ضبط الراوي:

ذكر المحدثون قاعدة لضبط الراوي، وهذه القاعدة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالكمِّ العدديِّ إذْ قالوا: يُعرف ضبط الراوي من خلال نسبة موافقته للثقات المتقنين الضابطين عند موازنة رواياته برواياتهم، فإن وافقهم في رواياتهم بنسبة غالبة، وكان عدد مخالفاته نادراً كان الراوي ضابطاً، وإن كان عدد مخالفاته أكثر من موافقاته اختل ضبطُه ولم يحتج بحديثه. وقد أشار إلى ذلك الحافظ ابن الصلاح، فقال:«يُعرف كون الراوي ضابطاً بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة، ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة عرفنا

المغيث، للسخاوي:160/1،159، واليواقيت والدرر، للمناوي:486/1، وقفو الأثر، لابن الحنبلي، ص:69، وشرح شرح نخبة الفكر، لملا علي القاري، ص:392، وظفر الأماني، للكنوي، ص:354، 355

(1) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر:543/2

(2) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، للسخاوي، ص:125

(3) السنن:471/3

حينئذٍ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه»[1].
وقال سفيان الثوري: «ليس يكاد يفلت من الغلط أحد. إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإن كان الغالب عليه الغلط تُرك»[2].

المطلب الثالث: أثر الكم في ضبط درجات الجرح والتعديل

رتَّبَ المحدثون رواةَ الحديثِ على سُلَّم يتدرَّجُ فيه الرواة من الدرجة العليا إلى الدرجة السفلى، وقسَّموا درجاتِ هذا السُلَّم إلى ثلاثِ مراتب، وهي: مرتبة القبول، ومرتبة الاعتبار، ومرتبة الرد، وكان للكمِّ العدديِّ دورٌ في تصنيفها وترتيبها.
ومن أقْدَمِ من وصلنا تحديدُه لهذه المراتب: الإمام عبد الرحمن بن مهدي. قال محمد بن المثنى: قال لي عبد الرحمن بن مهدي: يا أبا موسى، أهلُ الكوفةِ يُحدِّثون عن كُلِّ أحَد! قلتُ: يا أبا سعيد، هم يقولون: إنَّك تُحدِّث عن كُلِّ أحَد! قال: عمَّن أُحَدِّث؟ فذكرتُ له: محمدَ بنَ راشدٍ المكْحُوليَّ ، فقال لي: «احفظ عني، الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن فهذا لا يُختلف فيه، وآخر يهِم، والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يُترك حديثُه، ولو تُرك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر يهم، والغالب على حديثه الوَهَم، فهذا يُترك حديثُه»[3]
فعبد الرحمن جعل مرتبة القبول: هي مرتبة الحافظ المتقن الذي لا يختلف فيه، ويمكن فهم تصنيفها من الدرجتين اللتين بعدها، من حيث انعدام الوهم أو ندرته في حديثه.
والمرتبة الثانية وهي مرتبة الاعتبار: وهي مرتبة من كان عدد المرات التي يهِم فيها قليلاً بالنسبة إلى صحة حديث الغالبة. والمرتبة الثالثة بعكسِ المرتبة الثانية.

المطلب الرابع: أثر الكم في ضبط قاعدة تقوية الأحاديث: (الضعيف، الحسن)

إذا كان ضعف الحديث يسيراً وتعددت طرقُه تعدداً يجبر الضعف ارتقى إلى مرتبة الحسن لغيره، والحديث الحسنُ لذاته إذا تعددت طرقُه تعدداً يجبر الضعفَ ارتقى إلى مرتبة الصحيح لغيره[4]. ومن هنا كان لكمِّ الروايات التعدديِّ دوراً مهماً في تقوية الأحاديث الضعيفةِ والحسنة.

---

(1) معرفة أنواع علم الحديث، لابن الصلاح، ص:106
(2) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ص:144
(3) الضعفاء، للعقيلي:1/12-13
(4) توجيه النظر إلى أصول الأثر، للشيخ طاهر الجزائري:1/363

المطلب الخامس: أثر الكم في ضبط قواعد الترجيح:

لا شك في أن كثرة رواة خبرٍ من الأخبارِ مما يزيدُ الثقةَ في تحمُّلِه وضبطه، ويُبعدُ احتمال الخطأ والوهم في أدائه ونقله، ومن هنا وجد المحدثون ضرورةً مُلحَّةً لتقسيمِ الأخبار على حسَبِ عدد رواتها ونقَلَتِها إلى متواترةٍ، ومشهورةٍ، وعزيزةٍ، وغريبةٍ، وذلك للترجيح بين ما كثر رواتُه وما قل رواته عند التخالف والتعارض؛ لأن جانبَ الصدقِ والصوابِ مع كثرةِ الرواةِ أكبر منه في حال قلة الرواة.

ومن خلال النظر في تصرفات المحدثين نجد أن اعتبار العددِ الكميِّ في الترجيح بين الروايات المتخالفة واضحٌ في منهجهم، بيِّنٌ في عملهم، فإذا تتابع عددٌ من الرواة على سياقة إسنادٍ على صورةٍ معيَّنةٍ، وخالفَ بعضُ الرواةِ ما رواه الأكثر، كان الترجيح لما رواه الأكثر لبُعدِ احتمال الخطأ والوهم في نقلهم وروايتهم، وكان ما رواه المخالفون لهم مردوداً مطروحاً لشذوذه ونكارته.

قال الحافظ السيوطي: «إن خُولفَ، أي الراوي، بأرجحَ منه لمزيدِ ضبطٍ أو كثرةِ عددٍ، ونحو ذلك من المرجِّحَاتِ فشاذٌّ، والأرجحُ يقالُ له: المحفوظُ»[1].

وقد فصَّلَ الخطيب البغدادي الأحوالَ التي يجري فيها الترجيحُ بكثرة العدد ونحوها فقال: «ويُرجَّحُ بكثرةِ الرواةِ لأحدِ الخبرين؛ لأنَّ الغلطَ عنهم والسهوَ أبعدُ، وهو إلى الأقلِّ أقربُ»[2].

ومن أمثلة أخذ المحدثين بهذا المبدأ: ما ذكره العقيلي من طريقِ أحمد بن محمد ، قال: «سمعتُ أبا عبد الله، وذُكرَ عنده التكبيرُ في العيد، فقلتُ له: روى عبد الله بن عامرٍ الأسلميُّ ، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي (ص). قال: هذا الآن أضعفُها؛ ليس فيها كلُّها أضعفَ من هذا؛ روى ثلاثة ثقات: أيوب، وعبيد الله، ومالكٌ، عن نافع عن أبي هريرة موقوفٌ»[3].

فالإمام أحمد رجح رفعَ الحديث؛ لأن ثلاثة من الرواةِ الثقاتِ روَوه على هذه الشاكلة، ورد ما روه الأسلمي، لأنه خالف الأكثر.

---

(1) إتمام الدِّراية لقُراءِ النُّقَاية، للسيوطي، ص:49

(2) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ص:436

(3) الضعفاء، للعقيلي:283/2، ونقل عن الجُوزجاني أنه قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «عبد الله بن عامر الأسلمي ضعيف»، ونقل أيضاً عن البخاري أنه قال في عبد الله بن عامر الأسلمي: «يتكلمون في حفظه».

الخاتمة:

وأخيراً، بعد هذا البحث المختصر عن الكم وأثره في حجية مصطلح الحديث، لا بدَّ من تسجيل أهم النتائج العلمية التي ظهرت من خلاله على النحو الآتي:

أولاً: إن الكم العددي والتعددي كان له الدور الأكبر في إيضاح مفاهيم مصطلح الحديث وضبطها ضبطاً دقيقاً، لا يمكن معه الخلط بين المفاهيم المتعددة

ثانياً: كان للكم دور كبير أيضاً في ضبط قواعد مصطلح الحديث حتى بدت وكأنها أشبه بالعلوم الطبيعية في اعتمادها على الكموم ونتائجها.

ثالثاً: يختلف اعتماد علم الحديث على الكموم عن بقية العلوم الإنسانية من خلال طريقة استخدامه للكموم؛ إذْ نجد أن استخدامه للكم قائم على الاستقراء التام والبحث القطعي الذي يقضي على الأوهام والشكوك كلّها التي تلازم الكموم في بقية العلوم الإنسانية.

رابعاً: إن ارتباط علم الحديث بالحلال والحرام جعل لاستخدام الكم فيه طبيعة خاصة، من حيث الدقةُ في الاستخدام والبعد عن الاحتمالية المرجوحة، بخلاف بقية العلوم الإنسانية التي تفتقر إلى هذا العامل؛ ممَّا يعرضها للاحتمال والظن، ويبعدها في بعض الأحيان عن الدقة والموضوعية، والله أعلم.

مصادر البحث ومراجعه

1. إتمامُ الدِّرايَة لقُرَّاءِ النقاية، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت: الشيخ إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1405هـ
2. أساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية، أحمد سليمان عودة، وفتحي حسن ملكاوي، ط:2، 1413هـ
3. البحث العلمي، أساسياته النظرية وممارسته العملية، د. رجاء وحيد دويدري، دار الفكر، دمشق، ط1، 1421هـ
4. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، ت: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ط، د.ت
5. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، د.ط، د.ت
6. التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، حسن محمد المشاط، ت: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط:4، 1417ه
7. توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر الجزائري الدمشقي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط:1416،1ه
8. التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر ابن عثمان السخاوي، ت: عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري، مكتبة أصول السلف، السعودية، ط:1، 1418ه
9. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، د.ت
10. رسوم التحديث في علوم الحديث، برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبريّ، ت: إبراهيم بن شريف الميلي، دار ابن حزم، لبنان، بيروت، ط:1، 1421هـ
11. شرحُ شرحِ نُخبةِ الفِكرِ في مصطلحات أهلِ الأثر، نور الدين أبو الحسن على بن سلطان محمد القاري الهروي المعروف بـ(ملا على القاري)، ت: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت، د.ط، د.ت
12. شرح علل الترمذي، الحافظ ابن رجب الحنبلي، ت: د. نور الدين عتر، دار العطاء، الرياض، السعودية، ط:1، 1421ه
13. الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط:1، 1404ه
14. ظَفَرُ الأَمَاني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، ت: الشيخ عبد أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية،حلب، سورية، ط:3، 1416ه

15. فتح المغيث شرح ألفية الحديث، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1403ه
16. قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، رضي الدين محمد بن إبراهيم الحلبي الحنفي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط:2، 1408ه
17. الكِفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ت: أبو عبدالله السورقي, وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، د.ط، د.ت
18. معرفة أنواع عِلْم الحديث، (وهو منشور باسم علوم الحديث)، ابن الصلاح: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، ت: د. نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط:3، 1404ه
19. معيار العلم في فن المنطق، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، ت: الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، د.ط، 1961 م
20. المقْنِع في علوم الحديث، سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، ت: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر، السعودية، ط:1، 1413ه
21. مناهج البحث في علم الإنسان (الأنثروبولوجيا)، فتحية محمد إبراهيم، ومصطفى حمدي الشنواني، دار المريخ، الرياض، د.ط، 1408ه
22. المنثور في القواعد الفقهية، أبو عبد الله، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، وزارة الأوقاف الكويتية، ط2، 1405هـ
23. المنطق، د. جميل صليبا، منشورات عويدات، بيروت لبنان ط:2، 1967م
24. منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط3، 1797م
25. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، محمد بن إبراهيم بن جماعة، ت: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، ط:2، 1406ه
26. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: د. نور الدين عتر، مطبعة الصباح، ط3، 1421ه
27. النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: د. ربيع بن هادي عمر، دار الراية، الرياض، ط4، 1417ه
28. النكت على مقدمة ابن الصلاح، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر، ت: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، ط:1، 1419ه
29. اليواقيت والدُّرَر في شرح نُخبَةِ ابنِ حجر، عبد الرؤوف المناوي، ت: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط:1، 1999م

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2012/5/30.